الأنباء
الثلاثاء 21 مايو 2013

ميقاتي يناشد.. وخالد ضاهر يتهم أتباع النظام في جبل محسن والتبانة

نار «القصير» السورية تطول طرابلس وتغطي الانتخابات ورفعت عيد يهدد: سنرد كما يجب!

اقتحمت التطورات الميدانية في ريف حمص السورية، وارتداداتها اللبنانية الناجمة عن انغماس حزب الله في هذه المعارك، حصرية الاهتمام اللبناني المركز على قانون الانتخابات وتداعياته امس وتحولت الانظار الى تعاظم اعداد قتلى حزب الله وجرحاه في بلدة القصير ومخاطر انعكاساتها على سير المناقشات داخل لجنة التواصل التي عقدت اجتماعها الثامن امس، في محاولة اخيرة لاستنباط قانون انتخابات توافقي قبل التوجه نحو التمديد لمجلس النواب، الى جانب المواكبة النارية لمعارك القصير من طرق حلفاء النظام السوري في مدينة طرابلس عاصمة شمال لبنان.

وواضح ان النظام اراد باقتحام بعض احياء القصير، جمع ما يستطيع من الاوراق الميدانية عشية المفاوضات المتوقعة مع المعارضة في يونيو المقبل.

هذه العملية العسكرية اظهرت المزيد من انخراط حزب الله في الحرب السورية، وقد ذكرت مصادر امنية لبنانية ان الحزب ادخل الى لبنان خلال ليل الاحد ـ الاثنين عشرات القتلى والجرحى عبر منطقة الهرمل، في حين سقطت ثمانية صواريخ منطلقة من الداخل السوري على بلدة الهرمل اللبنانية وقد حاول بعض انصار الحزب مهاجمة جرحى سوريين في مستشفى دار الامل في بعلبك لكن الجيش سارع الى نقلهم الى مستشفيات البقاع الغربي.

وعرف عن قتلى الحزب: حسن فيصل شكر، نجل مسؤول الوحدة الثقافية لحزب الله في البقاع وابن شقيقه الامين القطري لحزب البعث فايز شكري، بالاضافة الى كل من عباس محمد عثمان، ومحمد فواد رباح ومحمد قاسم عبدالساتر والحاج احمد وائل رعد والحاج رضوان العطار وحاتم حسين ومحمد قصاص وفقد الاتصال مع القيادة في الحزب فادي الجزار، وعدد غير محدد من العناصر فضلا عن الجرحى.

وتزامن ذلك مع انفجار امني واسع بين باب التبانة وجبل محسن حيث تواصلت الاشتباكات طوال الليل الفائت، مع ظهور مسلح كثيف تخطى المألوف الذي كان يسجل في الماضي.

رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي ناشد ابناء طرابلس عدم الانجرار مجددا الى الفتنة التي يسعى البعض الى نشرها في المدينة التي شهدت جرح 5 اشخاص.

ويقول نائب عكار عضو كتلة المستقبل خالد الضاهر ان احداث طرابلس افتعال سوري من قبل اتباع النظام في جبل محسن والتبانة، وان رأس النظام طلب من هؤلاء الاتباع تجاوز سياسة النأي بالنفس، وبالتالي الانخراط في المواجهة المكشوفة لتسخين الاجواء في لبنان.

مدرعة للجيش اللبناني وعدد من الجنود اثناء دخول طرابلس لفض الاشتباكات بين باب التبانة وجبل محسن (محمود الطويل)

لجنة التواصل النيابية اجتمعت بعيداً عن الإعلام.. ومصادر لـ«الأنباء»: عون يشترط للتمديد عدم التمديد لسليمان وقهوجي.. والرئيس يرد الجمعة والأربعاء الذي يليه على كل شيء

وقال الضاهر في اتصال هاتفي مع قناة المستقبل ان النظام السوري يعاني الشلل في كل سورية، وهو يسعى في القصير الى تسجيل نصر معنوي غداة المؤتمرات المنتظرة.

وردا على سؤال قال الضاهر ان المعارك في سورية كر وفر وان الجيش الحر رغم الحصار الدولي حول تسليحه، يواجه الدعم الروسي والايراني وضمنه حزب الله فضلا عن بعض الفئات العراقية التي تحركها ايران.

وكان الائتلاف الوطني السوري دعا الى عقد اجتماع طارئ لوزراء خارجية العرب لاتخاذ ما يلزم لحماية مدينة «القصير» كما دعا الائتلاف مجلس الامن الى التنديد بتورط حزب الله.

وقال النائب محمد الحجار عضو كتلة المستقبل ان حزب الله بتورطه في الحرب السورية يستدرج الفتنة الى لبنان، وقال في حديث متلفز، لحد علمنا ان نتانياهو وبيريز ليسا موجودين في القصير.

وادعى الأمين العام للحزب العربي الديمقراطية في جبل محسن رفعت علي حيدر ان المسلحين من الجانب الآخر بفتح معركة مع جبل محسن ردا، على الضربات التي تلقاها حلفاؤهم في القصير، ونظرا لسقوط عدد من القتلى الطرابلسيين في القصير على حد قوله.

واضاف: عيد يقول نحن نرد بشكل متقطع الان، لكننا سنفتح النار ونرد كما يجب اذا توقف الجيش عن الحد على مصادر النيران، واعلن عدم قدرته على فرض التهدئة.

ويذكر ان جريحين سقطا للجيش بين التبانة وبعل محسن، بينهما ضابط، وقد اقفلت الجامعات والمدارس في المدينة امس.

على الصعيد الانتخابي سجلت أمس عودة قانون الستين الانتخابي الى الحياة، مع انتهاء فترة تعليق المهل الانتخابية المرتبطة به، بالتزامن مع الاجتماع الثامن للجنة التواصل النيابية أمس، في سياق البحث عن قانون انتخاب مقبول، وسط أرجحية خيار التمديد للمجلس النيابي في ضوء المعطيات الاخيرة، والذي مازال مداه الزمني غير واضح المعالم، فالتمديد التقني تراه كتلة المستقبل لمدة ستة أشهر، بينما تريده قوى 8 آذار لسنتين، باستثناء العماد ميشال عون الذي يشترط لقبوله التمديد، عدم التمديد للرئيس ميشال سليمان ولقائد الجيش العماد جان قهوجي، وهما المنصبان الرفيعان المخصصان للطائفة المارونية، الذي يعتبر العماد عون نفسه المستحق الأكثر جدارة وتمثيلا للمنصب الاولى، فيما يطرح أحد كبار الضباط القريب منه عائليا، للمنصب الثاني.

في هذا الوقت، استعاد قانون الستين فعاليته بعد تعليق أوجبه مجلس النواب، لكن الاقبال الكبير من قبل المرشحين على تسجيل أسمائهم بعد رفع الحظر، لم يحصل واتضح أن الجميع يتهيأون لتقديم ترشيحاتهم اليوم وبعده ليس عن إيمان بتميز هذا القانون، بل تحاشيا لفوز من تقدم بترشيحه، قبل تعليق القانون بالتزكية.

وقد ربطت معظم القوى موقفها من تقديم الترشيحات بنتائج اجتماع لجنة التواصل أمس.

الرئيس نبيه بري شدد على أهمية التوافق لإخراج التمديد لمجلس النواب. وقال بري ان اجتماع لجنة التواصل هو الأخير، مشيرا الى أنه لم يحصل تقدم في عملها، وقال قبل اجتماع اللجنة الاخير ظهر أمس: من غير المنطقي أن يواصل أعضاء اللجنة اجتماعاتهم فيما المرشحون يتوجهون الى وزارة الداخلية لتقديم تشريحاتهم.

بري قال انه يعارض التمديد للمجلس ولو ليومين، لكنه يمضي به اذا كانت الامور واضحة ومتفق عليها، أي عند توافر عناصر يمكن البناء عليها وليس الدخول في تمديد عبثي. أما التمديد التقني فلا يحسب تمديدا، لكن رغم كل شيء لن يقع الفراغ.

يذكر أن الرئيس سليمان أعلن انه لن يوقع قانونا للتمديد لمجلس النواب، بسبب عدم التواصل الى قانون للانتخاب، وهو بات يرى أن من الافضل إجراء الانتخابات على القانون الحالي، وأن يتولى المجلس الجديد إعداد قانون انتخاب آخر، ثم يستقيل لتجرى الانتخابات على أساس هذا القانون.

الرئيس سليمان سيتناول كل التطورات في خطاب له بوزارة الدفاع بمناسبة يوم التحرير وانتصار المقاومة في 25 مايو الحالي، كما ستكون له اطلالة عبر قناة «المستقبل» في 29 مايو أيضا.

وبالعودة الى لجنة التواصل، اجتمعت في عين التينة أمس بعيدا عن الاعلام، بناء على رغبة الرئيس بري، لكن أمكن التحدث الى أعضائها، النائب أحمد فتفت (المستقبل) قال ان كتلته ضد قانون الستين وضد التمديد. والنائب الان عون (التيار الوطني الحر) أعلن بدوره: لا ستين ولا تمديد، أما النائب أكرم شهيب (النضال الوطني) فشدد على أنه لا مشكلة في الستين أو بالتمديد، إنما في الفراغ.

وفي حين دعا جورج عدوان (القوات اللبنانية) الى تحديد موعد للهيئة العامة لمجلس النواب للتصويت على قانون انتخاب جديد، مؤكدا أن القوات ضد الستين وضد التمديد، لكن اغوب بقرادونيان (الطاشناق) قال انه ضد الستين ومع التمديد.

رئيس الحكومة المكلف تمام سلام قال انه لن يستبق الأمور ويفضل انتظار القرار النهائي عن مجلس النواب.

أما رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي، فقد اعترف بأننا نحن السياسيين لم نكن بمستوى المسؤولية الوطنية، وقد أخفقنا في الاتفاق على قانون انتخاب بمستوى مستقبل لبنان.

رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع، قال انه للحفاظ على سمعة لبنان الديموقراطية هناك أمر واحد وهو عقد هيئة عامة لمجلس النواب.

● بيروت ـ عمر حبنجر

طالب بان كي مون ونبيل العربي بحماية لبنان

بيضون لـ «الأنباء»: اشتراط عون عدم التمديد لسليمان هو عينة من إملاءات «حزب الله» عليه

رأى النائب والوزير السابق د.محمد عبدالحميد بيضون ان ما يردده الثنائي الشيعي في قوى 8 آذار عن رفضه التمديد للمجلس النيابي، هو تضليلي بامتياز ومناورة رخيصة لإظهار عكس ما يضمره تجاه الاستحقاق الانتخابي، معتبرا بالتالي ان هذا الثنائي لن يوافق على اي قانون انتخابات غير معروف النتائج مسبقا، ولا يضمن حتمية فوزه مع حلفائه وحلفاء حلفائه بغالبية المقاعد النيابية، بمعنى آخر يعتبر بيضون ان ما تشهده ساحة النجمة مجرد إضاعة للوقت كي يصبح التمديد امرا واقعا لا بديل عنه، مشيرا ازاء ما تقدم الى ان المطلوب من قوى 14 آذار لقطع الطريق امام ما يرنو إليه الثنائي الشيعي ومعه العماد عون، هو:

1ـ عدم موافقتها على التمديد لأكثر من شهرين قبل التوصل الى قانون انتخاب جديد.

2ـ تحديد موعد الانتخابات في القانون الذي سيمدد بموجبه للمجلس النيابي.

3ـ عدم خضوعها للابتزاز من قبل حزب الله وتهديداته بـ 7 آيار جديد.

ولفت بيضون في تصريح لـ «الأنباء» الى ان العماد عون رضي التمديد للمجلس النيابي ام لم يرض فالقرار يعود لـ «حزب الله» وليس له، معتبرا بالتالي ان جلّ ما يقتصر عليه دور العماد عون هو تنفيذ ما يُملى عليه من قبل «حزب الله» والخضوع لمشيئة الولي الفقيه في إيران، الى حد انه وافق على إغراق لبنان في الحرب السورية عبر دفاعه عن الأعمال الحربية لـ «حزب الله» في سورية والقاضية بقتل الشعب السوري وقمع الثورة السورية، وذلك انطلاقا من اعتبار عون ان الاسد هو الأمل الوحيد المتبقي امامه للوصول الى رئاسة الجمهورية، مشيرا من جهة ثانية الى ان اشتراط عون عدم التمديد للرئيس سليمان حال التمديد لمجلس النواب ليس سوى عينة من الإملاءات التي يتلقاها من قيادة الحزب.

وأضاف بيضون ان عون يسعى في خط مواز لخط تنفيذ رغبات «حزب الله» الى تجميل صورته على المستوى المسيحي في محاولة لاستجداء عاطفة مسيحية فقدها نتيجة تحالفه مع النظامين السوري والإيراني وحلفائهما في لبنان، وذلك من خلال محاولاته الدائمة تخوين سمير جعجع والتصويب على انتقاص الطائف من صلاحيات رئاسة الجمهورية، مستدركا بالقول ان الحملة المساقة ضد سمير جعجع ليست بهدف النيل من الأخير فحسب، إنما للنيل من قوى 14 آذار مجتمعة ومن بوابة معراب، كونها الحليف الأقوى للرئيس سعد الحريري.

وردا على سؤال أكد بيضون ان اي تنازل من قوى «14 آذار» لمشيئة الثنائي الشيعي سيؤول إلى ضياع البلاد وانهيارها على كافة المستويات، مشيرا من جهة ثانية الى ان اي مغامرة عسكرية لـ «حزب الله» في الداخل اللبناني لفرض مشيئته على اللبنانيين لن تكون نزهة كما في العام 2008، إنما ستفتح مجددا ابواب الحرب الأهلية لا بل ابواب جهنم عبر دخول مجموعات مسلحة من سورية لمواجهة الحزب تحت عنوان مرفوض مسبقا بالشكل والمضمون، ألا وهو «غيرة الدين ونصرة المظلومين» معتبرا بالتالي ان على جبهة حماية لبنان المكونة من رئيس الجمهورية وقوى 14 آذار رفع مذكرة الى كل من امين عام الأمم المتحدة بان كي مون والجامعة العربية نبيل العربي، تطلب فيها حماية لبنان لاسيما بعد أن نجح النظام السوري في تصدير أزمته الى الداخل اللبناني، على أمل ان تؤول هذه المذكرة اما الى زيارة بان كي مون والعربي الى لبنان، وإما الى إرسال الأخضر الابراهيمي كموفد منهما لكونه اكثر العارفين بطبيعة الأزمة اللبنانية وخباياها.

على صعيد آخر، وعلى خط تعثر تشكيل الحكومة، لفت بيضون الى ان الرئيس المكلف تمام سلام تأخر في تشكيل حكومته، اذ كان عليه التصرف على قاعدة ضرب الحديد وهو حام، وذلك لاعتباره ان سلام غرق باستقبال الوفود الحزبية ووقع بالتالي في فخ الشروط والشروط المضادة، لافتا من جهة ثانية الى ان تهديد «حزب الله» بأن حكومة الأمر الواقع ستكون بمثابة اعلان حرب هو تعد صارخ ووقح على الميثاق والدستور وعلى الصلاحيات الرئاسية.

● بيروت ـ زينة طبّارة

محمد بيضون

مصادر لـ «الأنباء»: تعذر الاتفاق على قانون الانتخاب مصدر تبرير للتمديد النيابي

تمركز الاتصالات على وضع المخرج الملائم لكل الأطراف، والذي منه يمكن ان يتولد التمديد لمجلس النواب، حيث يرى حزب الله الى مدة عامين، بينما يظهر المعطيات ان الفترة الزمنية المعقولة لا يجب ان تتجاوز، نهاية العام الحالي.

يبحث كل طرف عن تخفيف الأضرار عليه من جراء التمديد، والأهم ألا يتحمل المسؤولية عن ذلك، وان ترمى على الآخر سواء اكان خصما ام حليفا.

وسينطلق النواب في تبرير التمديد في تعذر الوصول الى قانون انتخاب يحظى بإجماع وطني وفي الخشية الحقيقة والعارمة في الوقوع في الفراغ، الأمر الذي يحتم إعطاء فترة جديدة زمنية للبرلمان، كي يضع قانونا، ولتجري الانتخابات في أقرب وقت ممكن.

وبهذا الإخراج، لن تكون لدى رئيس الجمهورية دوافع كبرى للأقدام على الطعن بأي تمديد أمام المجلس الدستوري، وسنرى حتى الخريف المقبل ماذا سيحصل في لبنان وسورية، ليبنى على الشيء مقتضاه.

ويقول نائب مستقل لـ «الأنباء» ان الرئيس سلام كلف بتشكيل حكومة تشرف على الانتخابات النيابية، وإذا كان التمديد وفق ما سبق ذكره، فإن مهمة سلام ستكتمل، لأن الحكومة العتيدة ستبحث عن قانون الانتخاب الأفضل، وستسرع في إقراره، وإجراء الاستحقاق البرلماني على أساسه.

وإذا كان التمديد لعامين نحوها سيتم البحث عن حكومة سياسية، ستحدد القيادات مواصفاتها، وفي ضوء ذلك سيتضح من هي الشخصية المؤهلة لمرحلة مماثلة.

وفي المحصلة السياسية دفن د.سمير جعجع المشروع الأرثوذكسي، وتصالح الى حد ما مع تيار المستقبل، واستعاد زخم التواصل مع النائب وليد جنبلاط، لكنه سعى بكل قواه لإلغاء حلفائه وأصدقائه من المستقلين، ملتقيا بذلك مع العماد ميشال عون.

ويضيف النائب، «وبما ان الانتخابات لن تحصل قريبا، فإن ما حصده عون على حساب جعجع سيتراجع، وقد ينحسم خصوصا ان المستقلين سيثبتون حضورهم أكثر فأكثر، وان حملات منظمة ستنطلق من عون، والوزيرين جبران باسيل، ونقولا الصحناوي، وستفتح ملفاتهم على مختلف الصعد».

ومن شبه الأكيد بنظر هذا النائب القريب من أجواء «المختارة»، ان النائب جنبلاط لن يضمن أكثر في الشوف وعاليه، ولن يتنازل عن مزيد من المقاعد لصالح القوات، خصوصا ان الكتائب تأتي في المرتبة الثالثة حزبيا ضد المسيحيين، ولن يكون من مصلحتها ان يضرب المستقلون لحساب الحزبيين.

● بيروت ـ ناجي يونس

تحليل إخباري

من «معركة القانون» إلى «معركة التمديد» أي موقف لـ «حزب الله» و «تيار المستقبل»؟!

مع الإعلان عن فشل التوصل الى توافق حول قانون انتخابات جديد، لا يبقى إلا التوافق على التمديد للمجلس النيابي، وهو توافق محكوم بسقف زمني لا يتجاوز الأيام المعدودة (نهاية الشهر الجاري).. فإذا لم يحصل التوافق على التمديد، فإن الوضع يتجه الى «الفراغ» وبالتالي فإن الخيارات حُشرت بين «سيئ» (التمديد) وأسوأ (الفراغ). أما الاحتمال الآخر وهو إجراء الانتخابات على أساس قانون الستين مع انتهاء تعليق مهل هذا القانون وفتح باب الترشيحات على أساسه (وهي ستكون ترشيحات وافرة ومن شأنها أن تضفي شرعية واقعية على قانون الستين وتعطي الانتخابات على أساسه قوة دفع جديدة)، فهذا الاحتمال قائم نظريا ولكن انتقاله الى حيز الواقع والتطبيق دونه عقبتان: الأولى سياسية تتعلق بعدم حصول توافق على العودة الى «الستين» وعدم إمكانية السير بأي «قانون أمر واقع»، والثانية عملية تتعلق بعدم توافر شروط وآلية تطبيق هذا القانون وأولها ما يتعلق بعدم وجود هيئة الإشراف على الانتخابات.

البحث تحول منذ أيام من قانون الانتخابات الى «التمديد» والكلام لم يعد «كلاما تقنيا ورقميا» حول النسب والدوائر، وإنما أصبح «كلاما سياسيا» حول التمديد ومدته وشروطه، وإذا كانت معركة قانون الانتخاب دارت بشكل أساسي على الساحة المسيحية وكانت «لجنة بكركي» طرفها الأساسي، فإن معركة التمديد تدور بشكل أساسي على الساحة الإسلامية ومفتاح الحل والربط فيها هو في يد الشيعة وتحديدا حزب الله، والسُنة وتحديدا تيار المستقبل، بعدما تبادل الطرفان الفيتوات على مشاريع القوانين الانتخابية لإسقاطها تباعا من «القانون الأرثوذكسي» الى القانون المختلط بطبعته الأخيرة «الثلاثية»، ولذلك فإن الأنظار تتجه بشكل خاص الى موقف حزب الله وتيار المستقبل من مسألة التمديد وحيث يمكن القول في هذا المجال:

1 ـ حزب الله يحدد موقفه من «التمديد» في ضوء عاملين أساسيين:

ـ الأول «داخلي مهم» هو أخذ موقف حليفه العماد ميشال عون في الاعتبار لأن المعركة الانتخابية هي مسيحية بالدرجة الأولى، ولأن النتائج المسيحية هي التي تحدد «الأكثرية النيابية الجديدة»، في حين أن النتائج محسومة ومعروفة سلفا على الساحة الإسلامية.

والجديد في هذا المجال أن عون ليس متحمسا لـ «التمديد» ويعلن جهوزيته لخوض الانتخابات في أقرب وقت ممكن لاستثمار الوضع المسيحي الجديد في ضوء تداعيات «الأرثوذكسي»، ولذلك فإن عون يميل الى تأجيل بسيط وقصير المدى لا تتجاوز مدته الشهرين ولا يريد تمديدا متوسط المدى (6ـ8 أشهر) يساهم في إعطاء المستقبل وحلفائه «فسحة» الاستعداد للانتخابات، وفي تبديد المناخ المسيحي المستجد، كما لا يناسبه تمديد بعيد المدى (سنتان) لأنه سيجر الى تمديد رئاسي في ظرف إقليمي متقلب لا يضمن فيه عون وضعه ومستقبله السياسي.

ـ الثاني «إقليمي أهم» هو الوضع الإقليمي الذي يرتكز بشكل أساسي على «معركة سورية» لأن من يربح في سورية يربح في المنطقة.. وهذه المعركة مستمرة لفترة طويلة في ظل انسداد الأفق السياسي للحل وعدم تخلي النظام السوري عن فكرة الحسم واستعادته زمام المبادرة العسكرية على الأرض، ولذلك فإن حزب الله يعطي أولوية مطلقة للمعركة السورية التي انخرط فيها بشكل علني من خلفية أنها معركة مصيرية بالنسبة له، وأنه يقاتل على أرض سورية حتى لا يضطر الى القتال لاحقا على أرض لبنان، ويرى حزب الله مصلحة حيوية في تجميد الوضع اللبناني مادامت الأزمة السورية قائمة، وفي عدم تعريض هذا الوضع لمفاجآت أو تغييرات في ميزان القوى السياسي من شأنها أن تعيد المستقبل و 14 آذار الى السلطة من موقع أقوى وأفضل، ولذلك لا يبدي حزب الله حماسة للانتخابات في هذه المرحلة لأنها تظل انتخابات غير مضمونة ويناسبه تمديد «مديد» يضع الملف اللبناني جانبا، ويسحب منه كمية من التوتر المرتبط الانتخابات والصراع على السلطة. ولذلك فإن حزب الله الذي يراعي موقف عون ولا يتجاهله ستكون جهوده في جزء أساسي منها مركزة على إقناع عون بالموافقة على تمديد لفترة سنتين وعلى إبقاء الوضع كما هو في خطوطه وتوازناته العامة.

2 ـ تيار المستقبل بين التمديد والفراغ يختار حكما «التمديد» لأن الفراغ يعني الدخول في المجهول والفوضى والوصول الى مرحلة تضع اتفاق الطائف في خطر والنظام اللبناني قيد «إعادة التأسيس» لنظام جديد. ويفضل «المستقبل» تمديدا متوسط المدى بين خمسة وثمانية أشهر يتيح له إعادة ترتيب أوضاعه وأوضاع 14 آذار التي ليست حاليا في الوضع الأفضل لخوض الانتخابات، والتحول من حكومة ميقاتي الى حكومة سلام الانتقالية كحكومة انتخابات ستجري على أساس قانون الستين ما دام التوافق على قانون آخر غير ممكن حتى إشعار آخر.

ومن المفترض خلال هذه الفترة أن تكون تبلورت اتجاهات الوضع في سورية في مرحلة ما بعد استحقاقات حزيران (لقاء بوتين أوباما والانتخابات الرئاسية الإيرانية والقمة الأميركية الشرق أوسطية بخصوص السلام على المسار الفلسطيني الإسرائيلي). أما التمديد البعيد المدى فإنه يصب في مصلحة حزب الله ويطرح على الصعيد الحكومي واحدا من ثلاثة احتمالات: استمرار تمام سلام في رئاسة الحكومة لمدة طويلة، وعلى رأس حكومة تلبي متطلبات حزب الله، وعودة الرئيس نجيب ميقاتي الى معادلة حكومية منقحة، وعودة الرئيس سعد الحريري أو من يمثله (السنيورة، شطح، المشنوق) الى رئاسة الحكومة في ظرف إقليمي انتقالي لا مصلحة له فيه بتقديم تنازلات وفي تغطية حزب الله ومشاركته في القتال الدائر في سورية.

لدى قيادة تيار المستقبل حذر شديد من أن يحصل التمديد ويبقى تشكيل الحكومة معلقا، وهو ما يعني استمرار حكومة تصريف الأعمال الحالية لفترة زمنية طويلة أو مفتوحة طالما يستمر تعذر تشكيل الحكومة، ولذلك فإن «المستقبل» يريد أن يكون الاتفاق على التمديد «اتفاقا سياسيا» يشمل الحكومة الجديدة بحيث لا يكون «مجانيا» ولا تقتصر منافعه فقط على حزب الله وعلى الرئيس بري (استمراره في رئاسة المجلس)، في حين أن المستقبل لا يستطيع تشكيل حكومة أو يشكّل حكومة لا تحكم.. وهذا ما يعني الربط ضمنا بين «التمديد» و«الملف الحكومي». المفارقة السياسية هنا أن الزعيم الدرزي وليد جنبلاط موافق على التمديد للمجلس النيابي لسنتين ولا مشكلة له في هذا الخصوص، وهناك من يقول إن ثمة اتفاقا غير معلن على الموضوع بينه وبين بري، وأن جنبلاط يناسبه استمرار الوضع القائم والقدَر السياسي الذي جعل منه «قوة مرجحة» وفي دور «بيضة القبان»، دور سياسي فاعل ومؤثر يتجاوز بدرجات حجمه الواقعي.